

## المجلس الشعبي الوطني يصوت اليوم على مشروع التعديل الدستوري نحو تحقيق أحد أهم "الوعود الانتخابية التي قطعها رئيس الجمهورية"



ق.م

يعرض اليوم الخميس مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور، الذي صادق عليه مجلس الوزراء الأحد الماضي، على المجلس الشعبي الوطني للتصويت عليه في جلسة علنية، وذلك قبل عرضه على مجلس الأمة ثم الاستفتاء عليه من طرف الشعب في الفاتح نوفمبر المقبل.

وسيتتم خلال هذه الجلسة تقديم مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور من قبل ممثل الحكومة وتقديم تقرير لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات ثم التصويت عليه طبقا لما تحدده المادة 36 و37 من القانون العضوي الخاص بعمل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعلاقتهما بالحكومة، حيث سيكون التصويت عليه بصفة كاملة وليس مادة بمادة ودون تعديل أو نقاش.

وتعتبر إحالة مشروع تعديل الدستور على البرلمان بمثابة المحطة الأخيرة قبل عرضه، في الفاتح من نوفمبر المقبل، على استفتاء تكون الكلمة الفصل فيه للشعب بصفته مصدر كل السلطات.

ويتوزع مشروع التعديل الدستوري الذي يبادر به رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون على ستة محاور صيغت على ضوء العناصر التي استخرجتها لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور من الاقتراحات التي تلقتها من مختلف الشرائح الاجتماعية والشخصيات الوطنية والقوى السياسية والتي بلغ عددها 5018 مقترح.

ويتعلق الباب الأول بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري والباب الثاني بالحقوق الأساسية والحريات العامة والواجبات والباب الثالث بتنظيم وفصل بين السلطات فيما يرتبط بالباب الرابع بمؤسسات الرقابة والباب الخامس بالمؤسسات الاستشارية والباب السادس بالتعديل الدستوري.

وبخصوص الباب المتعلق بالفصل بين السلطات (الثالث) فقد كرس النص منصب رئيس الحكومة إذا أسفرت الانتخابات

التشريعية عن أغلبية برلمانية، مقابل منصب الوزير الأول، إذا أسفرت هذه الانتخابات عن أغلبية رئاسية، مع النص على تعيين رئيس الحكومة من الأغلبية البرلمانية وتمكينه من تشكيل حكومته واعداد برنامجه، وأدرج مشروع التعديل الدستوري من جهة أخرى مادة جديدة (213) من الباب الخامس المتعلقة بالهيئات الاستشارية، وتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني وهو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ومن بين مهامه الأساسية تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانفعالات المجتمع المدني.

ويساهم ذات المرصد، حسب نص المادة، في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشترك المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

وكان الرئيس تبون قد أشاد في عدة مناسبات بالمجتمع المدني وبدوره المهم في مواجهة المشاكل اليومية للمواطنين.

كما تطرق مشروع التعديل الدستوري إلى الدور المنوط مستقبلا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أضيف إلى اهتماماته مجال البيئة، حيث تم ترقية هذه الهيئة لتمكين من لعب دور استشاري 'رائد' في صناعة القرار وتعزيز الحوار بين مختلف فئات المجتمع.

ووفقا للمشروع أيضا فقد تمت دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية والتصريح بالامتلاكات في بداية الوظيفة أو العهدة وعند انتهائها لكل شخص يعين في وظيفة عليا في الدولة، أو منتخب أو معين في البرلمان، أو منتخب في مجلس محلي مع إلزام السلطات العمومية باحترام الحكم الراشد وفرض احترامه في تسيير الشؤون العمومية ومعاينة القانون لاستغلال النفوذ.

هذا وتضمن المشروع كذلك ادراج مادة جديدة (218) في بابه الخامس ذات الصلة بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا والتي تعد بمثابة هيئة مستقلة ذات طابع علمي وتكنولوجي.

وللتذكير كان الوزير الأول عبد العزيز جراد قد عرض يوم الثلاثاء، بحضور رئيس المجلس، سليمان شنين، مشروع القانون المتضمن تعديل الدستور أمام لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني، حيث أوضح أن المشروع 'الذي يبادر به رئيس الجمهورية، يعد تجسيدا وتنفيذا لأحد أبرز التزاماته في المجال السياسي من أجل بناء جمهورية جديدة'.

واعتبر الوزير الأول أن هذا التعديل الدستوري كان 'على رأس الوعود الانتخابية التي قطعها رئيس الجمهورية'.

والتي هي — كما قال — 'التزامات صادقة شرع في تجسيدها في الميدان وفق رؤية استراتيجية واضحة وبرنامج محددة تستدعي منا جميعا التحلي بالواقعية والتركيز على القضايا الجوهرية للأمة ذات العلاقة بالأسس الدائمة للدولة'.

وأضاف أن هذا التعديل الدستوري يعد محطة جد هامة، بل ومفصلية في الحياة السياسية لبلادنا، إذ يسمح بالفصل الحقيقي بين السلطات ويعزز العلاقات بين الحكومة والبرلمان ويسمح بتجسيد الالتزامات المقررة لبناء جمهورية جديدة. وعقب ذلك، فسح المجال لأعضاء اللجنة لمناقشة النص القانوني، وتواصلت المناقشات يوم الأربعاء بتدخل رؤساء المجموعات البرلمانية قبل أن يعرض للتصويت على نواب المجلس في جلسة علنية تعقد يوم الخميس.

### المرصد الوطني للمجتمع المدني

## هيئة استشارية جديدة يحدد مهامها الأساسية مشروع الدستور الجديد

السيد جراد أن بعث المجلس واضطاعه بمهمة دستورية كمؤسسة للحكامة التنموية الجديدة والجيدة سيساهم لا محالة في بناء الجزائر الجديدة على أسس ثلاثية التنمية البشرية والانتقال الطاقوي واقتصاد المعرفة والرقمنة بما يمثله من فضاء واسع للتشاور والحوار البناء من أجل إيجاد اجابات جماعية خلاقية للقضايا التنموية الكبرى للبلاد.

كما أوضح أنه 'سيتم تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية الارتقاء بالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بما يجعله مركزا للأبحاث والدراسات (Think thank) لصالح التنمية الوطنية وبما يمكنه من القيام بدور رائد في المساعدة على صنع القرار في مختلف مجالات النشاط العمومي، مضيفا أن هذه الهيئة الاستشارية التي تضم في تشكيلتها نقابات العمال وأرباب العمل والجمعيات والكفاءات العملية والفكرية، ستكون بمثابة فضاء للتعبير المسؤول والتفاعل الإيجابي مع تطلعات مختلف فئات المجتمع'. وأشار أيضا إلى أنه سيكون للمجلس 'دور محوري في عملية إصلاح المنظومة الوطنية للحماية الاجتماعية وضمان ديمومتها قصد تعزيز النموذج الاجتماعي الذي يتمسك به أبناء شعبنا'.

الجزائرية للعلوم والتكنولوجيا. وكان رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، أشاد في مقابلة صحفية مع ممثلي وسائل الإعلام الوطنية أجراها في يوليو الفارط، بالمجتمع المدني وبدوره المهم في مواجهة المشاكل اليومية للمواطنين.

وقال الرئيس تبون في هذا الشأن: 'ألح على المجتمع المدني لأنه نزيه وأنا ميال كثير للحركة الجموعية التي تهتم بيوميات المواطنين، لافتا إلى أن البلاد في الوقت الحالي ليست في مرحلة انتخابات بل في مرحلة بناء للمجتمع المدني فيها دور مهم'. وعبر رئيس الجمهورية، في هذا الاطار، عن 'فخره' بوجود العديد من الشباب الذين ينشطون تطوعا ويضجون بعطلمهم الأسبوعية لفائدة المرضى وحماية البيئة'. ومن جهته، كان الوزير الأول، عبد العزيز جراد، تطرق في مارس الماضي إلى الدور المنوط مستقبلا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أضيف، حسب مشروع تعديل الدستور، إلى مجال اهتماماته البيئة، مؤكدا أنه سيتم ترقية هذه الهيئة لتمكين من لعب دور استشاري 'رائد' في صناعة القرار وتعزيز الحوار بين مختلف فئات المجتمع.

وفي كلمة ألقاها خلال مراسم تنصيب رضا تير، رئيسا جديدا للمجلس، أكد

يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية جديدة يحدد مهامها الأساسية المشروع التمهيدي لتعديل الدستور الذي عرضه يوم الثلاثاء الوزير الأول، عبد العزيز جراد أمام لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات للمجلس الشعبي الوطني.

وحسب نص المادة 213 من الباب الخامس المتعلقة بالهيئات الاستشارية، يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، ومن بين مهامه الأساسية تقديم آراء وتوصيات متعلقة بانفعالات المجتمع المدني.

كما يساهم ذات المرصد، حسب نص المادة، في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، ويشترك المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

للإشارة، تضم الهيئات الاستشارية لدى رئيس الجمهورية المنصوص عليها في مشروع الدستور الجديد، كلاً من المجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الأعلى للأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للشباب والمجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيا والأكاديمية

### جراد يؤكد:

## الحكومة مواصلة في محاربة الفساد والفاستين

أكد الوزير الأول عبد العزيز جراد، الأربعاء، بالجزائر العاصمة ارادة الحكومة في مواصلة محاربة الفساد والفاستين 'على كل المستويات'.

وأوضح الوزير الأول، عقب مداخلات بالمجلس الشعبي الوطني قدمها رؤساء المجموعات البرلمانية بالمجلس بحضور رئيسه، سليمان شنين، ووزير العدل حافظ الأختام، بلقاسم زغماتي، و وزيرة العلاقات مع البرلمان بسمة ازوار، أنه 'على مستوى الحكومة، يتم يوميا محاربة الفساد والفاستين، مؤكدا 'مواصلة محاربتهم على كل المستويات'. وأضاف السيد جراد أمام لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات بالمجلس الشعبي الوطني أنه 'علينا جميعا، وبصفة تدريجية استرجاع ثقة الشعب' و 'سنعمل في المستقبل، سويا على تطهير المجتمع الجزائري، مشيرا إلى أن 'الأغلبية النزيهة والنظيفة والطاهرة هي التي تغلبت على الأقلية الفاسدة'.

و ذكر الوزير الأول بأن الشعب الجزائري وقف في 22 فبراير 2019 'ضد النظام المستبد وضد الظلم، مؤكدا بأن الركيزة الأساسية والقاعدة والقاسم المشترك بيننا هو وثيقة أول نوفمبر، وهي الوثيقة المرجعية التي تجمعا جميعا رغم التوجهات السياسية المختلفة من حين لآخر'.

و اعتبر السيد جراد من جهة أخرى أن الدستور سيكون انطلاقة جديدة ونوعية تمكن الشباب خاصة من الأخذ بعين الاعتبار كل الجهود المبذولة لبناء جزائر جديدة'.

وبالمناسبة، اعتبر الملاحظات التي قدمها نواب المجلس الشعبي الوطني لدى مناقشة مشروع تعديل الدستور قيمة من حيث الشكل والمضمون وستؤخذ بعين الاعتبار من طرف اللجنة المختصة، مشيرا إلى أن 'بعض النقاط تحتاج إلى توضيح'.

وقال السيد جراد بأن مشروع تعديل الدستور كان موضوع 'حوار جمع الحكومة و البرلمان سواء من خلال اللقاءات الثنائية مع رئيس المجلس الشعبي الوطني أو عبر التقارير وتبادل الآراء'.